מועצה מקומית כאבול
מיקוד 24963 ת.ד. 2424
04-9945818 / 9947971 FAX
המועצה המקומית כאבול
مجلس كابول المحلي
ميكود ٢٤٩٦٣ ص.ب ٢٤٢٤
04-8458109 / 04-8458101 ☎

جلسة عادية

مكان الجلسة: قاعة الجلسات

تاريخ الجلسة: 2018 -1-22

رقم الجلسة: 38–01-2018-01

ساعة الافتتاح: 19:00

الحضور: السادة صالح ريان رئيس المجلس والاعضاء علاء جمل، محمد هيبي، عادل طه، سعيد طه، فيصل هيبي، قاسم خطيب، ميلاد شراري، محمد طه ومرزوق هيبي.

الغياب: السيّد محمد حمود

الحضور من الموظفين: السيّد احمد ابداح.

بنود البحث:

1- **المصادقة على اعفاء السيّد ابراهيم عبد الرحمن من ضريبة الارنونا المتراكمة عن المصالح التي كان يمتلكها.**
2- **المصادقة على استلام ميزانية الطوارئ من وزارة الداخلية بقيمة 200,000 ش.ج**
3- **المصادقة على تغيير استعمال قسيمة 64 بلوك 19605 من مباني عامة الى مبان عامة (الطابق الارضي) وسكن في الطبقات العليا.**

افتتح الجلسة رئيس المجلس المحلي بعد أن اكتمل النصاب القانوني مرحبًا بالحضور متطرقًا للبند الاول من الدعوة للجلسة الثالثة وبعد ذلك طلب الرئيس اضافة طلب ابو وائل الحاج لإعفائه من ضريبة الارنونا (اضافة اسم او بند).

عادل طه: هل الامر قانوني؟

عماد الحاج: بشرط موافقة جميع الاعضاء.

الرئيس: سأل الاعضاء ووافق الحضور عليه بالإجماع **(اضافة بحث اعفاء عبد العزيز حاج او محمود ابو وائل من الارنونا لسنة 2018). لسنة واحدة**

الرئيس: تطرق لمصيبة وأزمة ابراهيم عبد الرحمن قائلا بأن المجلس سيساهم قليلا للتخفيف من وطأة الاضرار؟ وطلب من عماد الحاج شرح قانونية الطلب.

عماد الحاج: في حالات نادرة والقانون מחריג אותה يسمح بأن نعفي مدان في حالات استثنائية، لذا الامر يتعلق بموافقة الاعضاء.

الرئيس: رفع البند للتصويت فوافق عليه الحضور بالإجماع اعفائه عن عام 2017.

فعقب السيّد قاسم خطيب قائلاً: كنت اتمنى لو أن المجلس المحلي عقد جلسة من قبل اليوم لمساندة ابراهيم عبد الرحمن خصوصًا وأن هذه المصيبة الثانية التي تصيبه. واليوم ليس متأخرًا أن يبحث المجلس المحلي كيفية مساندة هذا الشخص (ابراهيم عبد الرحمن).

عادل طه: لقد سمعت أن اللجنة الشعبية توجهت للرئيس باسم ابراهيم عبد الرحمن من أجل مساعدته.

الرئيس: نحن نحاول بطرقنا القانونية مساعدته.

المحامي عماد الحاج خرج من الجلسة وقت بحث طلب عبد العزيز الحاج (ابو وائل).

الرئيس: موضوع أبو وائل بنفس السياق لأنه أبو وائل وأولاده الثلاثة خارج كابول الا ولدًا واحدًا. بعد مقتل ابن نايف الحاج خرجوا من البيت لذا نطلب اعفائهم لان العائلة لن تتمكن من العودة اليه (عن عام 2018).

الرئيس: نرفع البند للتصويت فصوّت عليه الحضور بالإجماع.

الرئيس شرح البند الثاني استلام ميزانية الطوارئ نأمل ان نقره وقيمة الميزانية 200,000 ش.ج ونصرفها على حالات الطوارئ ونخزنها في مخزن الطوارئ بجانب المدرسة الثانوية أثاث ومعدات لحالات الطوارئ.

قاسم خطيب: المحاسب عليه الحضور لمثل هذه الجلسة. وأضاف من الذي قرّر مهنيًا ماذا سنشتري؟ إذا حدثت هزة أرضية يمكن نحتاج لتراكتور بدلاً من المولد الكهربائي. وانا أعلم أن المجلس اقتنى قبل هذه المرة مولد كهربائي.

الرئيس: كان لدينا فيما سبق واستعملناه وقت انقطاع التيار الكهربائي خاصة وهناك مرضى يحتاجوا لتنفس اصطناعي.

عادل طه: خرج وأعلن موافقته على البندين التاليين بينما سعيد طه رفض المصادقة على البند الثاني فقط وانسحب.

عماد الحاج: موجهًا كلامه لسعيد طه وهل توافق على البند الثالث؟

سعيد طه: أنا منسحب من الجلسة.

الرئيس: رفع البند للتصويت فصوت عليه الحضور بالأكثرية.

وافق الى جانب الرئيس عادل طه، قاسم خطيب، مرزوق هيبي، محمد هيبي، علاء جمل، محمد طه وعارضه السيّدان فيصل هيبي وسعيد طه.

البند الثالث: المصادقة على تغيير استعمال قسيمة 64 بلوك 19605 من مباني عامة الى مبان عامة (الطابق الارضي) وسكن في الطبقات العليا.

الرئيس طلب من مهندس المجلس شرح البند

احمد ابداح: في المخطط الهيكلي هنالك أراضي للبناء العام (نقطة بنية) تاريخيًا المجلس كان يستعمل أراضي الدولة. هذه القسيمة قريبة لخزان المياه الشرقي بمساحة 1779 متر. هذه الارض للبناء العام وفق المخطط الهيكلي. تاريخيًا لم يصادر المجلس مصادرة أراضي خاصة لأغراض عامة والارض هي لأناس من طمرة، وعندنا سابقة عند احمد ذياب طه، ممكن ان نبني نادي مسن أو מעון יום وهم يبنوا فوق المبنى ويتكفلوا أصحاب الارض بالتخطيط التفصيلي وهنالك سابقة اخرى عند الاستاذ حسن بشير والارض تقع شرق اولاد عوض فاعور اليوم نحن نقر تغير الاستعمال وأصحاب الارض هم يتكلفوا بالتخطيط التفصيلي.

قاسم خطيب: من طلب ادراج هذا البند وما هي مساحة الارض ؟؟

الرئيس: أصحاب الاراضي ومساحة الارض حوالي 10,5 دونم

قاسم خطيب: مجلس كابول المحلي خصص نقطة بنية 1779 متر من الارض وهي نسبة معقولة من تخصيص أراضي للصالح العام، لماذا نتنازل عن هذه الارض مع أن المجلس لم يأخذ 20% من صاحب الارض.

احمد ابداح: الارض 10,5 دونم وتعود لملكية عدة أطراف ولا يوجد איחוד וחלוקה.

قاسم خطيب: هذه النقطة البنية يجب استغلالها للبلد ولا ينبغي اعادة الارض لأصحابها والتنازل عنها.

الرئيس: الارض تم بيعها ولا يوجد איחוד וחלקה.

محمد هيبي: أصحاب الارض خسروا غير ال 1779 متر أخرى دونم ونصف الدونم. للصالح العام (1600متر) يجب أن نتعاطى بحساسية شديدة مع مصادرة الاراضي سواءً كان المواطن كابولي أم طمراوي.

الرئيس: أصحاب الارض سيبنوا شقق سكنية على المبنى العام.

قاسم خطيب: أنت كمجلس تتنازل عن الارض وتعطيه تسهيلاً اضافيًا أن يستلم مبنى جاهز للبناء عليه.

الرئيس: هنالك عدة سوابق في كابول تنازلنا لأصحاب الاراضي المخصصة للصالح العام بشرط أن نبني الطابق الاول مبنى عام نحن لا نصادر الا شوارع من اراضي لمواطنين.

قاسم خطيب: لماذا صادرنا أرض خاصة بجانب الاعدادية لورثة المرحوم الحاج جميل طه؟

محمد هيبي: نحن ضد مصادرة الاراضي لأي كان من الناس.

قاسم خطيب: لماذا نصادر من المواطنين 35% ونعفي هذا المواطن؟

احمد ابداح: هذه الارض أخذنا منها דרך משולם 134 מ"ר شارع عام 418 وشارع عام آخر 1004 متر أضف الى ذلك 1779 متر نكون قد أخذنا حوالي 3,5 دونم.

قاسم خطيب: بعد حساب مهندس المجلس تبين أن المصادرة في هذه الارض تبلغ حوالي 34% أرى انه قد سويناه مع مواطنين من أهل كابول بنسبة المصادرة بالخرائط الهيكلية وأعارض هذا البند بشدة وأعارض لأن يتنازل المجلس عن الحق العام في هذه القسيمة وأستغرب حدة النقاش ولهجة نقاش المجلس المحلي بهذه الصورة !!!.

احمد ابداح: مهندس المجلس وسكرتير المجلس ورئيس المجلس والمستشار القضائي ليس لهم أي صلة بصاحب الارض، لقد سبق وأن صادق المجلس المحلي على مثل هذه الطلبات لمواطنين من قرية كابول مثل السيّدان احمد ذياب طه وحسن بشير.

محمد هيبي: نحن كمواطنين عرب في الدولة نعاني من مصادرة الاراضي من قبل المؤسسة العامة الحاكمة وبأي حق انا كعضو مجلس محلي اوافق على مصادرة أرض لمواطن سواءً كان من طمرا أو كابول. رغم وجود بدائل أو أي اقتراح للتعويض عن الارض التي صودر منها.

مرزوق هيبي: نحن نعطي صاحب الارض هدية بهذه الطريقة.

الرئيس: رفع البند للتصويت فصوت عليه السيّد عادل طه الى جانب الرئيس (قبل خروجه من الجلسة)، ميلاد شراري، محمد طه، ومحمد هيبي.

سعيد طه انسحب من الجلسة

وعارضه كل من مرزوق هيبي، علاء جمل، قاسم خطيب وفيصل هيبي.

وعليه فاز القرار بالأغلبية.

مصطفى حمود	صالح ريان
سكرتير المجلس	رئيس المجلس